المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة في العراق

(دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الكوت)

أحمد ثامر خيون/ جمهورية العراق
د. عز الدين دفع الله عيسى/ جمهورية السودان

المستخلص:

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق والدور الذي تلعبه سياسات التشغيل عن طريق هذه المشروعات في توفير فرص العمل ومواجهة البطالة، وكذا المعوقات التي تعيق نشاط هذه المشروعات، وتؤثر سلباً على التشغيل ومعدلاته، وسبل التغلب عليها، والتعرف على دور الدولة في دعم هذه المشروعات لتفعيل دورها في توفير فرص العمل. كشفت النتائج أن الأشكال القانونية والتنظيمية للمشروعات الصناعية الصغيرة السائدة في العراق لا تخرج عن ثلاثة أشكال رئيسة هي (ورش ومشروعات فردية ـــــ شراكة مع فرد آخر ـــــ وشركات مساهمة) وأن أكثر هذه الأشكال انتشاراً في العراق هي (الورش والمشروعات الفردية) بنسبة ٦٠% ، وبعدها (شراكة مع فرد آخر) بنسبة ٢٨%. أن المشروعات المحلية غير قادرة على الاستمرار والبقاء في ظل تزايد حدة المنافسة وهو ما أكده أكثر من نصف المبحوثين. كما أوضحت النتائج أن المشروعات الصغيرة في العراق تعاني كغيرها من المشروعات المشابهة في العالم من الكثير من المشكلات والصعوبات التي تعوق نشاطها وتحول دون تحقيقها لأهدافها ، بل وقد تؤدي بها إلى الفشل في كثير من الحالات بالنظر لكثرة المشكلات والصعوبات التي تعانيها المشروعات المحلية وتعقدها.

Abstract:

The study aimed to try to identify the reality of small and medium industrial enterprises in Iraq and the role played by the employment policies through these projects in providing job opportunities and facing unemployment, as well as obstacles that hinder the activity of these projects, and negatively affect the operation and rates, and ways to overcome them, and identify the role of the State in support of these projects to activate their role in providing employment opportunities. The results revealed that the legal and regulatory forms of the small and medium industrial projects prevailing in Iraq do not exceed three main forms (workshops and individual projects partnership with another individual and joint stock companies). The most prevalent forms in Iraq are workshops and individual projects by ٦٠٪ And then (partnership with another individual) by ٢٨٪. That local projects are unable to survive and survive in light of the increasing competition, as confirmed by more than half of the respondents. The results showed that small and medium enterprises in Iraq suffer from many problems and difficulties that hinder their activities and prevent them from achieving their objectives, and may lead to failure in many cases due to the many problems and difficulties experienced by local projects.

Keywords: Small Enterprises - Unemployment– concept of Role

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة – البطالة – مفهوم الدور

المقدمة :

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك لدورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول، وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. تعتبر البطالة في الوقت الحاضر من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول، ذلك أنها بلغت مستويات مخيفة إلى درجة يمكن أن ينجر عنها كثيرا من الاضطرابات، باعتبارها ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية وسياسية، تؤثر و تتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية، كالجريمة، الانتحار، الإصابة بالأمراض العقلية...الخ، والملفت للانتباه أن البطالة لم تعد في وسط الشباب غير المتعلم أو المتوسط الكفاءة بل امتدت إلى ذوي الشهادات العليا.

مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة البطالة فى المجتمع العراقي مشكلة بالدرجة الأولى فهى تعتبر من أهم المشكلات لما لها من أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإيماناً من الباحث بأهمية المشروعات الصغيرة للشباب ودورها الفعال في مواجهة البطالة جاءت هذه الدراسة لمحاولة إلقاء الضوء على دور المشروعات الصغيرة للشباب فى الحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال الاجابة على السؤال التالي: ما هو دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع العراقي؟

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الدراسة كون أن مشكلة البطالة مشكلة قومية وتعتبر من أهم وأخطر المشكلات لما لها من أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، وذلك نظراً لعدم وجود فرص عمل فى القطاعات الحكومية للشباب، كما أن البطالة من الناحية الاجتماعية والسياسية تعتبر سبباً أساسياً من أسباب انتشار الانحراف والجريمة وأنماط السلوك غير السوى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة للشباب لحل مشكلة البطالة، وكذلك الكشف عن الدور الذى تقوم به المشروعات الصغيرة فى الحد من مشكلة البطالة، أيضاً معرفة الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية وسريعة للشباب.

تساؤلات الدراسة:

لقد صيغت تساؤلات الدراسة فى ضوء أهدافها منذ البداية فى صورة تساؤل عام هو: ما هو دور المشروعات الصغيرة للشباب في الحد من مشكلة البطالة في العراق ؟

ويتفرع منه عدد من التساؤلات الفرعية صيغت على النحو الآتى:

١. ما طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة للشباب والتي تمكنه من تخفيض مشكلة البطالة.
٢. ما مدى قدرة المشروعات الصغيرة على توفير فرص عمل للشباب؟
٣. ما مدى مساهمة هذه المشروعات الصغيرة في تقليص معدل البطالة في العراق؟

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن مسحاً مكتبياً وذلك بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للبحث. وكذلك الاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائياً للإجابة على الأسئلة وإختبار صحة الفرضيات.

المفاهيم الأساسية للدراسة والاجرائية

مفهوم المشروعات الصغيرة : يعرف المشروع الصغير بأنه وحدات صغيرة تعمل من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معنية بهدف الربح والمشروع قد يكون صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو خدمياً أو تسويقياً. (جمعة، ١٩٩٧، ص٧٩)

مفهوم الدور: يستخدم مصطلح الدور في الكثير من العلوم منها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي بمعاني مختلفة. (علي، ٢٠٠١، ص ١٤٠)

مفهوم البطالة: التعريف الأكثر شيوعاً هو وجود رغبة لدى العامل للعمل عند مستوى معين من الأجور لكنه لايتمكن من العمل. (عاصم، ١٩٩١)

الشباب: يشير لفظ الشباب إلى جميع الأفراد ذكوراً وإناثاً ممن تراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة (وتمثل هذه الفئة الهدف والوسيلة فى جميع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية). (عبد العزيز وآخرون، ٢٠٠٠).

الدراسات السابقة:

١/ دراسة حسين عليوي عبد الله (٢٠١٥) : بعنوان سياسات التشغيل ودورها في مواجهة البطالة في العراق دراسة سوسيولوجية، هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق والدور الذي تلعبه سياسات التشغيل عن طريق هذه المشروعات في توفير فرص العمل ومواجهة البطالة، وكذا المعوقات التي تعيق نشاط هذه المشروعات، وتؤثر سلباً على التشغيل ومعدلاته، وسبل التغلب عليها. توصلت الدراسة إلى ان نتائج هذه الدراسة قد تعطي مؤشرا يمكن الاستفادة منه في التعرف على أكثر السياسات ملائمة لخلق التوازن المطلوب بين عرض العمالة والطلب عليها في سوق العمل في العراق ، كشفت النتائج أن المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق تعاني واقعا سيئا بسبب الارتجال والعشوائية التي تأسست عليها. وأوصت الدراسة بضرورة استصدار قانون خاص بالمشروعات الصغيرة ، وإنشاء هيئة عامة تتولى الإشراف على تنفيذ هذا القانون.

٢/ دراسة سيد عوض علي عوض (٢٠١٤) بعنوان: مشكلة البطالة في مصر ودور التشريعات الاجتماعية في الحد منها، هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد حجم البطالة الحقيقيّ ، وأنواعها وخصائصها في مصر وأسبابها والآثار المترتبة عليها، كذلك محاولة بيان مدى مساهمة التشريعات في حل مشكلة البطالة. توصلت الدراسة إلى ضرورة ايجاد الحلول السريعة التي تحتاج إلى تنظيم تشريعيّ؛ لمواجهة مشكلة البطالة على المدى القصير؛ للتخفيف من حدة هذه المشكلة وهي الاجراءات العاجلة، والمقصود من هذه الإجراءات عمل نوع من التحكم في مشكلة البطالة المزمنة، أو الحد منها، أو التخفيف من الآثار السلبية لها، وبصفة خاصة الآثار الاجتماعية والأمنية وغيرها.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم البطالة

تعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة ، نتيجة لعوامل خارجة عن إرادتهم ، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ، وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة (أسيل، ٢٠١٠)، وينظر للبطالة على أنها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الأجر وظروف العمل السائدة، (بشير، ٢٠١٠) وكذلك تعرف البطالة بأنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة لمجتمع ما على الرغم من القدرة على العمل والانتاج . (الوزني، ٢٠٠٩)

ثانياً: أنواع البطالة

١ ـــــ **البطالة الاحتكاكية**:_ هي التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني ، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال ، وتكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل. (جيمس، ١٩٩٩)

٢ ـــ **البطالة الدورية أو الموسمية:** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال ، وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، وقد ينشأ نتيجةً لتذبذب الدورات الاقتصادية حيث يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة . (الدباغ، ٢٠٠٣).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في البطالة:

هناك اسباب تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة في العراق منها:

١ ـــ زيادة كبيرة في مستوى الإنفاق العسكري ، وتراجع دور الدولة في الاستثمار وتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثير من العوائد المالية، وإلى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها.

٢- تدمير البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي ، وتدمير الجسور والمنشآت الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، ومحطات تصفية المياه والمنشآت الخدمية ، وغيرها نتيجة لخوض العراق حرب الخليج الأولى والثانية، وأن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق التي استمرت (١٣) عام ، أدت إلى حرمان العراق من الإيرادات النفطية مما أدى إلى توقف (١٩٢) شركة صناعية حكومية عن الإنتاج التي كانت تستوعب (٥٠٠) الف عامل ، وأن انقطاع التيار الكهربائي وشحة الوقود وحظر استيراد مستلزمات الإنتاج والحظر المفروض على صادرات العراق النفطية وغير النفطية زاد من تكاليف الإنتاج لمشاريع القطاع الخاص

مما أدى إلى توقف (٥٩٤١٣) وحدة صناعية عن العمل والاستغناء عن خدمات العاملين فيها. (الحسيني، ٢٠٠٤)

٣ ـــــ قيام الدولة عام ١٩٨٩ ، ببيع الكثير من المشاريع إلى القطاع الخاص في ظل اعتمادها على الخصخصة أسلوباً وأداةً للتنمية، بعد عجز مؤسسات القطاع العام عن إدارتها. (الجبوري، ١٩٩٧م).

٤ ـــــ قيام حكومة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي السابق وتسريح مئات الآلاف من المتطوعين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي ومنشآت التصنيع العسكري، وحل وزارة الإعلام والاستغناء عن خدمات منتسبيها، وقد أدت هذه القرارات إلى تعطل (٥٠) ألف عامل من هيئة التصنيع العسكري الملغاة و(٦٠٠٠) عامل من وزارة الاعلام وما يقارب المليون عامل من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وقوى الأمن الداخلي وأجهزة المخابرات والاستخبارات. (حسناء، ٢٠٠٩).

الإطار النظري- البطالة في المجتمع العراقي:

أولاً: عوامل البطالة في العراق:

أ. الجوانب الاقتصادية:

- تهميش جزء مهم من قوة العمل العراقية ، ووضعها خارج العملية الاقتصادية وهذا تبديد لأحد مصادر الثروة في العراق ، ويمثل هذا الهدر ضياع الإنتاج والدخل الذي يمكن أن يتحقق فيما لو تم استغلال هذه الامكانيات فضلاً عن تراجع أو تآكل في قيمة رأس المال البشري ، نتيجة لفقدان المعارف أو المهارات التي اكتسبوها طيلة فترة دراستهم ، وأن إعادة التأهيل لهذه القوى التي حرمت من فرصتها في العمل يتطلب تكاليف إضافية .(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١).

_ ضعف مستوى النشاط الاستثماري ، والإنتاجي وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وتخلف البنيان الاقتصادي وهياكل الإنتاج مع تزايد هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل وزيادة فجوة الإنتاج .

_ زيادة نسبة الفقر المدقع إلى ٧٠% من إجمالي السكان في فترة التسعينات ثم انخفض إلى النصف بعد ذلك، بسبب تدهور مستوى المعيشة مما أدى إلى تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مستوى الرفاهية ومعدلات البطالة .

_ تؤكد المصادر العلمية ومنظمة العمل العربية إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١% تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل ٢,٥ % أي نحو (٢٣) مليار دينار عراقي ، وهو ما يعني أن نسبة البطالة ٢٨,١ % سترفع من الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بمقدار (٢٥٤) مليار دينار عراقي وهذا المبلغ يمكن أن يوفر فرصة عمل لنحو (١,١٦) مليون عراقي . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١).

اعتمد الباحث على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية لعام ١٩٩٧ والبالغ (٩٠٤,٥٧٣,٦) مليون دينار عراقي .

ب. الجوانب الاجتماعية:

_ تدهور المستوى الصحي ، ونقص الأدوية ، وبقية المستلزمات ، وعدم مواكبة التطورات العلمية الحاصلة في المجال الطبي) ، هجرة العديد من الكفاءات الطبية وانتشار بعض الأمراض المتوطنة في الوقت الذي يعد فيه العراق من الدول التي تمكنت من القضاء على هذه الأمراض.

_ ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود الكثير من الشباب ، فضلاً عن أصحاب الكفاءات والمواهب الممتازة بهدف تأمين المستوى الأمن من العيش لهم ولعوائلهم .

_ تؤدي البطالة إلى عزوف الشباب عن الزواج ؛ بسبب عدم وجود مصدر رزق يمكن أن يغطي النفقات التي بتطلبها الزواج. (جيرمي ريفكن من شبكة الانترنت)

ج. الجوانب الأمنية:

_ تؤدي البطالة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلدان التي تتفاقم فيها ؛ لأن الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص عمل .

_انقطاع الدخل يعني صعوبة الحياة ؛ نتيجة لعجز الإنسان عن تلبية حاجاته وحاجات أُسرته الضرورية ، مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم ، والانخراط في منظمات الارهاب التي تقدم له الإغراءات ، وتدفعه باتجاه الانتقام من مجتمعه.

_عندما يكون المتعطل غير قادر على الإنفاق على نفسه أو من يعيله ، سوف يزداد شعوره بخيبة الأمل والاحباط وتسوء حالته النفسية ، وقد يدفعه ذلك إلى الاعتداء على نفسه أو على الغير من الأفراد أو على الممتلكات العامة والخاصة .

المشروعات الصغيرة:

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة

يشمل مصطلح المشروعات الصغيرة الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستعين بعدد معين من العمال ، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية . تجتمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أم النامية وخصوصاً في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. (الأسرج، ٢٠٠٦)

تعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ الى ٩٩ عاملاً ، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة (الهيتي، ٢٠٠٦) هذا إضافة إلى أن كلمة "صغيرة " و "متوسطة " .

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً رئيساً في خدمة التنمية ، وتسهم بشكل فعال في خدمة مخططي القوى العاملة على المستوى القومي بما تستوعبه من أعداد كبيرة من القوى البشرية وخدمة البيئة المحيطة بها وتنميتها ، وأن خصائص تنفرد بها من أهمها :

١ـــــ لا تحتاج لعمالة عالية التأهيل بشكل كبير، وإنما تعتمد في الغالب على الحرفيين العمال ذوي المهارات الخاصة المؤهلة ذاتياً داخل المشروعات بمعرفة أرباب المهن وقدامى العاملين فيها، فهي عمالة غير مكلفة ولا تمثل عبء كبير على المنشأة .(عماد الدين وآخرون، ٢٠٠٢).

٢ـــــ لا تحتاج لاستثمارات كبيرة أو رؤوس أموال ضخمة ، فهي بعيدة غالباً عن القروض الخارجية أو استخدام النقد الأجنبي، وتدخل دائماً في حدود قدرات صغار المستثمرين والتعاونيات.

٣ـــــ مكثفة للعمالة ، وتتيح فرص عمل كثيرة وغير مكلفة فهي تحد من مشكلة البطالة بما تستوعبه من أعداد أكبر من العمالة ، وتسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعيين .

٤ـــــ مستقرة نسبياً نظراً لبطء المتغيرات التي تتعرض لها، وأن معدلات التطوير والتحديث والتوسع محدودة فيها.

٥ـــــ دقة الإنتاج وجودته؛ بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل، وزيادة إنتاجيته.(بصل، ٢٠٠٢)

ثالثاً: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

هناك بعض المعوقات التي تعد معوقاتٍ موحدةً و متعارفاً عليها، تواجه المشروعات الصغيرة في أنحاء العالم كافة، خاصة الدول النامية ، وتعد طبيعة المعوقات التي تتعرض لها متداخلة بعضها مع البعض الآخر، التي حالت دون قيام هذه المشروعات بالدور المنوط بها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من معوقات عدة تواجهها ابتداءً من فترة التفكير في المشروع، وانتهاءً بالجوانب الإنتاجية والتسويقية، علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والبنيوية وغير ذلك ، ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يأتي:(العرادي، ٢٠١٢)

١- المعوقات الاقتصادية: تعد المعوقات الإدارية والقانونية من أهم المعوقات الاقتصادية، وتعد مشكلة متعاظمة في الدول النامية، خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة، أي ضعف مستوى الأداء الذي يمارسه الأفراد المسؤولون عن إدارة هذه المشروعات، إضافة إلى الشكل التنظيمي الذي يحدد العلاقات بين هذه المشروعات كل منها بالآخر، وبين هذه المشروعات وحكومتها.(علي الخضر وآخرون، ٢٠٠٦)

٢ـ المعوقات الاجتماعية والثقافية: تعد مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعد من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظراً لعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية. (غادة، ١٩٩١)

إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: المعوقات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة .

جدول رقم (١) اذا كانت اجابتك بـــ (نعم) ففي ما يلي مجموعة من الصعوبات والمشكلات الشائعة المطلوب ان تضع علامة امام هذه الصعوبات تعكس درجة تأييدك لها ؟

الفئة	نعم		لا		لا ادري		مجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
صعوبة توافر مستلزمات الإنتاج والتشغيل	٣٤	٤	٢	٣	٢	٣	٤٩	١٠٠
صعوبة توافر المواد الخام	١٥٩	٦٤	٤٥	١٨	٤٥	١٨	٢٤٩	١٠٠٪
ارتفاع أسعار المواد الخام الجيدة	١٠٤	٤٢	٩٥	٣٨	٥٠	٢	٢٤٩	١٠٠٪
صعوبة شراء آلات الإنتاج ومعداته	١٢٧	٥١	١١٠	٤٤	١٥	٦	٢٤٩	١٠٠٪
عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتوفير معدات ومستلزمات التشغيل	٩٥	٣٨	١٢٥	٥٠	٣٠	١٢	٢٤٩	١٠٠٪
عدم القدرة على منافسة السلع والمنتجات المماثلة المستوردة	١٧٢	٦٩	٥٠	٢٠	٢٧	١١	٢٤٩	١٠٠٪
عدم توافر بيانات ومعلومات تفصيلية لاحتياجات السوق	١٨٤	٧٤	٣٥	١٤	٦٠	١٢	٢٤٩	١٠٠٪
قلة الخبرة في مجال الدعاية والتسويق	١٠٠	٤	١٠٥	٤٢	٤٥	١٨	٢٤٩	١٠٠٪
نقص الخبرة الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات	١١٧	٤٧	٩٠	٣٦	٤٢	١٧	٢٤٩	١٠٠٪
سوء إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة من قبل أصحابها	٨٧	٣٥	١٢٧	٥١	٣٥	١٤	٢٤٩	١٠٠٪
ارتفاع تكلفة العمالة الفنية الماهرة	١٨٢	٧٣	٥٣	٢١	١٥	٦	٢٤٩	١٠٠٪
تعدد الجهات الرقابية والمشرفة والمسؤولة عن هذه المشروعات	١١٠	٤٤	٨٠	٣٢	٦٠	٢٤	٢٤٩	١٠٠٪
تعقيد الإجراءات الإدارية والمبالغة في طلب المستندات	١٧٤	٧٠	٦٢	٢٥	١٢	٥	٢٤٩	١٠٠٪
إحجام المؤسسات التمويلية (المصرفية) عن تمويل هذه المشروعات لارتفاع درجة المخاطرة فيها	٧٧	٣١	١٤٩	٦٠	٢٢	٩	٢٤٩	١٠٠٪
مطالبة مؤسسات التمويل بضمانات كبيرة تعجز هذه المشروعات عن توافرها	١٨٩	٧٦	٣٤	١٤	٢٥	١٠	٢٤٩	١٠٠٪
فرض ضرائب كبيرة من دون معايير	٩٢	٣٧	١٢٩	٥٢	٢٧	١١	٢٤٩	١٠٠٪
صغر قيمة القروض وزيادة نسبة الفوائد	١٥٩	٦٤	٥٧	٢٣	٣٥	١٤	٢٤٩	١٠٠٪
عدم وجود برامج لضمان المخاطر	١٦٧	٦٧	٧٧	٠.٣١	٥	٢	٢٤٩(*)	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م

(*)(٢٤٩) عدد الذين أجابوا بـ(نعم) في السؤال السابق من مجموع العينة المستهدفة والبالغ عددها (٣٠٠) فرد.

ويبين الجدول، أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق ، وتعكس النسب الواردة به مؤشراً حول أكثر المشكلات حدوثاً التي تمثل تحديات حقيقية أمام المشروعات المحلية ، وبنظرة عامة للجدول المذكور يلاحظ أن أعلى النسب تتركز حول موافقة أغلب المبحوثين على أن المشروعات المحلية تعاني من المشكلات التي تحول دون تحقيق أهدافها ، وعلى هذا الأساس (أي على أساس أعلى النسب) سنعرض لأهم هذه المشكلات والصعوبات على النحو التالـــــــــــــــــــــــــــــــي :

ـــــ مطالبة مؤسسات التمويل بضمانات كبيرة تعجز هذه المشروعات عن توفيرها ٧٦%.

ـــــ عدم توافر بيانات ومعلومات تفصيلية لاحتياجات السوق ٧٤%.

ـــــ ارتفاع تكلفة العمالة الفنية الماهرة ٧٣%.

ـــــ تعقيد الإجراءات الإدارية والمبالغة في طلب المستندات ٧٠%.

وقد تُرد هذه إلى قصور في أداء النظام الإداري في العراق القائم على البيروقراطية ومركزية المعاملات الإدارية ، وتأخر البت في الكثير من الطلبات .

ـــــ عدم القدرة على منافسة السلع والمنتجات المماثلة المستوردة ٦٩%.

ـــــ عدم وجود برامج لضمان المخاطر ٦٧%.

ـــــ صعوبة توافر المواد الخام ٦٤%.

ـــــ صغر قيمة القروض وزيادة نسبة الفوائد ٦٤%.

ـــــ صعوبة توفير مستلزمات الانتاج والتشغيل ٥٤%.

ـــــ صعوبة شراء آلات الإنتاج ومعداته ٥١%.

ـــــ نقص الخبرة الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات ٤٧%.

ـــــ تعدد الجهات الرقابية والمشرفة والمسؤولة عن هذه المشروعات ٤٤%.

ـــــ ارتفاع أسعار المواد الخام الجيدة ٤٢%.

ـــــ عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتوافر معدات التشغيل ومستلزماته ٣٨%.

ـــــ فرض ضرائب كبيرة من دون معايير ٣٧%.

ـــــ سوء إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة من قبل أصحابها ٣٥%.

ـــــ إحجام المؤسسات التمويلية (المصرفية) عن تمويل هذه المشروعات لارتفاع درجة المخاطرة فيها ٣١%.

ـــــ قلة الخبرة في مجال الدعاية والتسويق ٤%.

وتؤيد هذه النتائج ما خلصت إليه بعض الدراسات السابقة كدراسة (سارة الخمشي) التي كشفت أن ٩٤,٥% يرون أن تعقد الإجراءات الادارية من المعوقات التي تعيق نشاط المشروعات؛ وذلك بسبب كثرة التصاريح من الجهات المعنية المختلفة ، وأكد ٩١,٥% أن قلة الخبرة والوعي الاستثماريين وضعف الثقافة الاستثمارية بصفة عامة تعد من أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، ودراسة (البنان) التي كشفت عن معاناة المشروعات الصغيرة من مشكلات عدة منها، سوء مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، سوء الإدارة، عدم وجود التدريب الكافي لضمان جودة الإنتاج ، ونقص التدريب والمعلومات والاتصالات.

جدول رقم (٢)هل تؤثر المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في قدرتها على توفير فرص العمل والحد من البطالة ؟

الفئة	العدد	النسبة المئوية
تؤثر بشكل كبير	١٩٢	٦٤
تؤثر بشكل بسيط	٩٣	٣١
لا تأثير لها إطلاقا	١٥	٥
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م

تؤكد العديد من الدراسات والتجارب الدولية أن المشكلات والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة تؤثر تأثيراً سلبياً في إمكانية تفعيل دورها لاستيعاب القوى العاملة وتنميتها عن طريق توفير فرص عمل للباحثين عنه، وحول تأثير هذه المشكلات على قدرة المشروعات المحلية على توفير فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة توضح بيانات الجدول رقم (٤٨) ، والشكل رقم (٤٨) أن لها تأثيراً كبيراً بحسب أغلبية المبحوثين ٦٤% ، وهذا الأمر يعطي مؤشراً خطيراً يتعلق بتهديد البنى الأساسية للمشروعات القائمة ويزيد من احتمالات فشل المشروعات اللاحقة .

ثانياً: سبل التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق

جدول رقم (٣) رأي المبحوثين حول .. كيف يمكن التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ؟

الفئة	العدد	النسبة المئوية
تسهيل الإجراءات الإدارية	١٦٥	٥٥
زيادة مبالغ القروض	٥٧	١٩
توافر المواد الخام من قبل الدولة	٤٢	١٤
توافر الدعاية والتسويق للمشروعات	٢٧	٩
دعم الدولة للسلع ومنتوجات المشاريع الصغيرة	١٥	٥
المجموع	٣٠٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م

ويشير الجدول إلى أهم السبل التي يقترحها المبحوثين لتلافي الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات المحلية ، وكل هذه السبل تعد من الأهمية بحيث لا يمكن الاستغناء عن إحداها إلا أننا نرى ضرورة إبراز أهم السبل بحسب تركز آراء المبحوثين حولها ، حيث يرى ٥٥% منهم أنه يجب تسهيل إجراءات الحصول على القروض والتراخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية ، ويؤكد ١٩% من المبحوثين على زيادة مبالغ القروض ، وهذا الأمر يساعد على تطوير المشروع وتحسين وسائل الانتاج ومعداته، بينما يرى ١٤% منهم أن من الضروري أن تقوم الدولة بتقديم المواد الخام لهذه المشروعات في حين يجد ٩% من المبحوثين أن من الضروري لإنجاح كل مشروع توافر الدعاية والتسويق للمشروعات ، ويؤكد ٥% من المبحوثين أنه يجب أن تقوم الدولة بدعم للسلع والمنتوجات التي تطرحها هذه المشروعات.

ثالثاً : العوامل المؤدية الى البطالة:

جدول رقم (٤) ماهي الأسباب المؤدية للبطالة من وجهة نظرك ؟

الفئة	العدد	النسبة المئوية
سياسة التعليم	٣٩	١٣
زيادة السكان	٨٧	٢٩
خروج المرأة للعمل	١٢	٤
الهجرة من الريف إلى المدينة	٤٨	١٦
سوء سياسة الدولة	١١٤	٣٨
أخرى	–	–
مجموع	٣٠٠	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م

تشير بيانات الجدول إلى أن هناك أسباب عدة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في العراق حيث يؤكد ٣٨% من المبحوثين على أن السياسات الخاطئة التي تتبعها الدولة في توافر فرص العمل للعاطلين هي السبب في تفاقم مشكلة البطالة ، في حين يرى ٢٩% منهم أن الزيادة الكبيرة لحجم السكان أدت إلى البطالة، ويرى ١٦% من المبحوثين أن السبب هو زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة كانت له تبعات منها زيادة حجم البطالة في المدينة ، وأشار ١٣ % من المبحوثين إلى أن السبب هو سياسة التعليم ، وزيادة نسبة الخريجين التي خلقت طوابير من العاطلين عن العمل ، في حين يرى ٤% منهم أن السبب هو خروج المرأة إلى ميادين العمل ، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (محمد ناصر) التي توصلت نتائجها إلى أن معدل النمو السكاني في العراق عالٍ نسبياً مقارنةً بالدول المجاورة وهو أحد الأسباب الرئيسة وراء مشكلة البطالة وتفاقمها .

النتائج:

١. كشفت النتائج أن الأشكال القانونية والتنظيمية للمشروعات الصناعية الصغيرة السائدة في العراق لا تخرج عن ثلاثة أشكال رئيسة هي (ورش ومشروعات فردية ـــــ شراكة مع فرد آخر ـــــ وشركات مساهمة) وأن أكثر هذه الأشكال انتشاراً في العراق هي (الورش والمشروعات الفردية) بنسبة ٦٠% ، وبعدها (شراكة مع فرد آخر) بنسبة ٢٨%.

٢. أوضحت النتائج أن مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق في تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية هي مساهمة(ضعيفة) بحسب نصف المبحوثين البالغة نسبتهم ٥٥% ، وإن كان هناك ٣٢% منهم أكدوا بأنَّها (لا تقوم بالتصدير على الإطلاق) .

٣. وفي جانب آخر من جوانب الواقع الذي توصف به المشروعات في العراق تكشف لنا النتائج عن غياب التخصص في إدارة العمل بهذه المشروعات وافتقادها للمتخصصين في الإدارة لتسيير العمل بها ، حيث لا تستعين هذه المشروعات بمتخصصين في إدارات (الأفراد ـــــ الإنتاج ـــــ المشتريات والتسويق) بنسب % ٥٨، ٧٢% ، ٧٩% على التوالي .

٤. وقد كشفت النتائج أيضاً عن حقيقة هامة مفادها أن فرص العمل التي تتوافر عليها المشروعات الصغيرة ذات طبيعة مؤقتة بحسب ٨٣% من المبحوثين ، ومثل هذا النوع من فرص العمل يدخل في الحلول المؤقتة التي لا يمكن الركون إليها لإيجاد حل دائم لمشكلة البطالة.

٥. بينت النتائج أن الأجور في قطاع المشروعات الصغيرة في العراق مجزية ، وقد تبين في الآونة الاخيرة أنها أصبحت عنصر جذب لكثير من العاطلين وبحسب ما صرح به أصحاب هذه المشروعات أن العامل يتقاضى أجور من (٣٠٠ـــــ٥٠٠) ألف دينار عراقي حيث كانت نسبة المؤيدين لهذا الرأي ٦٩% من المبحوثين .

٦. وفيما يتعلق بالدور الايجابي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في تنمية الموارد البشرية عن طريق إعداد دورات التأهيل للمبادرين والمقبلين على العمل بهذه المشروعات ، والتدريب المستمر للعاملين لتطوير أدائهم ورفع كفاءتهم ، كشفت النتائج عن غياب هذا الدور في المشروعات الصغيرة المحلية ، حيث يؤكد ٦٥%من

المبحوثين أن المشروعات المحلية لا تلعب دورا إيجابيا فيما يخص المساهمة في تنمية الموارد البشرية عن طريق التأهيل والتدريب .

التوصيات:

١. ضرورة استصدار قانون خاص بالمشروعات الصغيرة ، وإنشاء هيئة عامة تتولى الإشراف على تنفيذ هذا القانون ، وتعنى بتشجيع هذه المشروعات ودعمها ، وتوافر الحماية لها والمعلومات والبيانات الدقيقة عن فرص العمل المتاحة أو المتوقعة ، وعن الأسواق الداخلية والخارجية وفرص التصدير ، وكذا توافر نشرات دورية عن احتياجات هذه الأسواق من المنتجات وتقديم الاستشارات والمعونات الفنية للمشروعات .

٢. الاستفادة من تجارب بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال المشروعات الصغيرة، التي استطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة في مجال المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، واستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة.

٣. العمل على إيجاد نظام متكامل ومرن للتمويل يتيح للمشروعات الحصول على التمويل اللازم للتأسيس والتطوير، ورسم سياسة وتحديد إجراءات ملائمة لمنح قروض (من دون فوائد) لتمويل المشروعات مراعاةً لخصوصية المجتمع العراقي (المسلم)، ومنح المزيد من الاستقلالية والحوافز للمصارف ومؤسسات الإقراض المملوكة للدولة لتشجيعها على إقراض القطاع الأهلي (الخاص) .

٤. الابتعاد عن الارتجال وسوء التخطيط في منح القروض والموافقات بتأسيس المشروعات ، وتوضيح الطرق والأسس التي تبنى عليها ، ومراعاة تأسيسها على أسس ومعايير علمية تضمن استمرارها ونجاحها ، والعمل على تصحيح أوضاع المشروعات القائمة من الناحية الإدارية والقانونية .

٥. إعادة النظر في تنظيم أوضاع القطاع الخاص من ناحية تحديد الحدود الدنيا لأجور العاملين بهذا القطاع، وكذلك من ناحية استخدامه للعمالة الوافدة (غير المنظمة) التي تنافس العمالة الوطنية على فرص العمل بسبب أجورها الرخيصة ، وتفعيل القوانين والقرارات الصادرة بشأن تطبيق سياسات إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة بهذا القطاع .

٦. تفعيل دور حاضنات الأعمال بحيث تتولى عمليات تدريب وتأهيل الباحثين عن العمل الراغبين في الحصول على فرصة عمل ذاتية لتسهيل انخراطهم في هذا العمل ومساعدتهم على الاعتماد على النفس ، وكذا الإشراف والمتابعة وتقديم الدعم والمشورة لهؤلاء لضمان عدم تعثر مشروعاتهم وفشلها بسبب المنافسة.

٧. توحيد الجهات الرقابية على المشروعات، وتذليل كافة العراقيل البيروقراطية أمام أصحاب هذه المشروعات، وتقديم مزايا وتسهيلات للمبادرين ، وتوحيد وتبسيط الإجراءات الخاصة بإقامة المشروعات الصغيرة .

٨. توافر الخامات والمستلزمات التي تعتمد عليها هذه المشروعات بصورة دائمة في الأسواق المحلية وبأسعار مناسبة وثابتة .

المصادر والمراجع:

١. أسيل حسين كاظم السوداني، **دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر البطالة في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ٢٠١٠.

٢. باسل جوده الحسيني ،**السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات السياسية والاجتماعية، بحوث ومناقشات في العراق والمنطقة بعد الحرب** ،(بيروت: ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤).

٣. بشير الدباغ ، وعبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، (عمان: دار المناهج لنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣).

٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠١

٥. جيرمي ريفكن من شبكة الانترنت ، .http /٦٦k_com vbfi٢٦t١٧٨٣٧. Htmi.

٦. جيمس جاورتني وريكارد استروب ، **الاقتصاد الكلي** ، ترجمة ، عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٢٠٢.

٧. حسناء ناصر ابراهيم ،**البطالة وخلق العمل احدى تحديات الوضع الراهن** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد ١٩ ، ٢٠٠٩.

٨. حسين عبد المطلب الأسرج ، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر** ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد٢٢٩ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة الاهرام ، ٢٠٠٦.

٩. خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، ،ط ١٠ (دار وائل للنشر،٢٠٠٩).

١٠. عاصم بن طاهر عرب ، **اقتصاديات العرب ، نظرية عامة**، (الرياض: شؤون المكتبات السعودية ، ١٩٩١).

١١. عبد الصاحب صالح الجبوري ، **سياسات تنشيط القطاع الخاص ،وتطبيقاتها في العراق** بغداد ، المؤتمر العلمي السادس ،كلية الادارة والاقتصاد . ١٩٩٧.

١٢. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٠).

١٣. عبد الكريم البشير، سوق الشغل الجزائري ، **نظرية اجمالي** ، مجلة بحوث اقتصادية غربية ، العدد ٢٨، ٢٠١٠.

١٤. علي الخضر وبيان حرب ، **إدارة المشروعات الصغيرة** (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٥ــ ٢٠٠٦) ..

١٥. علي العرادي ، **"المؤسسات الصغيرة " دراسات وقوانين**، مملكة البحرين، ٢٠١٢.

١٦. عماد الدين حسن(وآخرون) ، **مفاهيم اساسية في ادارة الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة**، المؤسسة الثقافية العمالية ، الجامعة العمالية، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ .

١٧. غادة قضيب البان، (التعليم مشروع اقتصادي) ـ مجلة المستقبل العربي. العدد ١٤٦(١٩٩١).

١٨. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح** ، بيروت ، دار الكتاب العربي،١٩٨١.

١٩. محمد عبد الحميد بصل ، **المشروعات الصغيرة ومواجهة التحديات التمويلية ،ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة وسبل دعمها وتنميتها** ، (الرياض: غرفة التجارة والصناعة، ٢٠٠٢)..

٢٠. نبيل جعفر عبد الرضا ،**الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل** ،مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، مجلد ٥ العدد١٩.

٢١. نوزاد عبد ارحمن الهيتي، **المشروعات الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية** _مجلة علوم إنسانية WWW.ulum.nl السنة الرابعة: العدد ٣٠: ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦.